

Distr.: General
4 June 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩

جنيف، ٦-٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الاستعراض الوزاري السنوي: تنفيذ الأهداف
والالتزامات المتفق عليها دولياً في ما يتعلق بالصحة
العامة على الصعيد العالمي

بيان مقدّم من المنظمة العالمية للأسرة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يوزّع وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2009/100



بيان*

إعلان القاهرة

العيش في توازن: تعبئة عالمية لتحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية -
ضمان الحقوق

الحق في البقاء - الحق في الحماية - الحق في التنمية

اجتمع ٢٨٠ وفداً من ٧٤ بلداً، تمثل الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والبرلمانيين، والأكاديميين، والبلديات، ومجتمع الأعمال، والأسر، في إطار قمة الأسرة العالمية + ٤ المعقودة في القاهرة، مصر، وناقشت تلك الوفود وأقرت هذا البيان:

إننا إذ نرحب بالتفاعل والحوار والشراكة بين أصحاب المصلحة، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والبرلمانيين، والأكاديميين، ومجتمع الأعمال، ووسائل الإعلام، والأسر؛

وإذ نشدد على أهمية قمة الأسرة العالمية في بناء شراكة من أجل تعزيز السلام والأمن والعدالة والتسامح والتضامن والرخاء والتكامل في عالم الحاضر والمستقبل من خلال حشد الخلية الأساسية للمجتمع، وهي الأسرة والنهوض بها؛

وإذ نقرُّ بأن الأسرة هي السبيل الرئيسي إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي وارتقاء المجتمع والقوة الوطنية، وبالتالي ينبغي تعزيزها من أجل رفع مستويات المعيشة، وكفالة النهوض بالتعليم والرعاية الصحية، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة للأفراد، وضمان الحياة الكريمة في مرحلة الشيخوخة؛

وإذ نسلّم بأن الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدفين ٤ و ٥، ستتحقق على نحو أفضل وأسرع لو شاركت الأسر مشاركة مباشرة وجرت تعبئتها بحيث تصبح أطرافاً نشطة في عملية التنمية؛

وإذ نتعهد بتطبيق السياسات السليمة وممارسات الحكم الرشيد على جميع المستويات والتقيّد بتهيئة الشروط اللازمة لتحسين الظروف المعيشية للأسر؛

* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.

وإذ نؤكد مجدداً على مضمون إعلان سانيا من أجل سياسة أسرية شاملة، وعنوانه ”إنفاذ إعلان الألفية مع الأسرة ومن أجلها“، الذي اعتمدته قمة الأسرة العالمية في سانيا، الصين، في عام ٢٠٠٤؛

وإذ نؤكد مجدداً على خطة عمل أراكاهو العملية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥، وعنوانها ”الاستثمار في التنمية: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد المحلي وداخل الأسرة“، التي اعتمدها قمة الأسرة العالمية + ١ في أراكاهو، سرغبي، البرازيل، في عام ٢٠٠٥؛

وإذ نؤكد مجدداً على مضمون إعلان البحر الميت، وعنوانه ”الاستثمار في التنمية والتعبئة من أجل العمل: تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد المحلي وداخل الأسرة“، الذي اعتمدته قمة الأسرة العالمية + ٢ في البحر الميت، الأردن، في عام ٢٠٠٦؛

وإذ نؤكد مجدداً على مضمون إعلان وارسو المتعلق بموضوع ”الخروج من الفقر: التعبئة من أجل العمل من خلال بناء الثقة، والجسور، والقدرة والشراكة“، الذي اعتمدته قمة الأسرة العالمية + ٣ ، في وارسو، بولندا، في عام ٢٠٠٧.

نخلص بالإجماع إلى ما يلي:

يمكن تحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية في حال أصبح بذل جهود استثنائية منسقة وقائمة على تشارك الأولوية القصوى لدى جميع أصحاب المصلحة. فالأدوات التقنية متوافرة ويجب إعمالها على نطاق ونحو يتيحان وصولها إلى من هم بأمرس الحاجة إلى المساعدة.

والأساس لحل أي مشكلة يتمثل في تيسير الاستفادة من أنشطة آمنة وفعالة ومعقولة التكلفة يجب إتاحتها للجميع عن طريق نظم صحية تؤدي وظيفتها، وموارد بشرية ذات كفاءة، وخدمات يوفرها الاختصاصيون؛ وتمويل كاف.

ولذلك، توصي قمة الأسرة العالمية + ٤ المشاركين بما يلي:

١ - يجب تعزيز النظم الصحية، لا سيما على المستوى المحلي، وإعطاؤها الأولوية في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية لضمان صحة الأم، ولا سيما الرعاية المقدمة قبل الولادة وصحة الوليد والطفل، الأمر الذي يتطلب تغييراً جذرياً في طريقة معالجة النظم الصحية، على النحو التالي:

- تشكل النظم الصحية المؤسسات الاجتماعية الأساسية التي لا غنى عنها للحد من الفقر، والتهميش الاجتماعي، وعدم المساواة، وليست مجرد آليات لتقديم الخدمات التقنية.

• ينبغي أن يجري في إطار النظم الصحية تنفيذ سياسات وطنية ومحلية تتخذ في إطار من الحكم الرشيد، ومنع التفرقة، وتوفير المعلومات، وزيادة قدرة الفقراء على المطالبة بالرعاية الصحية.

٢ - يجب أن تشتمل الاستراتيجيات الوطنية والمحلية على قدر كبير من التمويل الملائم والمناسب التوقيت لتدعيم النظم الصحية على النحو التالي:

• ينبغي للحكومات أن تولي الأولوية في ميزانياتها الوطنية والمحلية لتوفير الموارد المالية اللازمة من أجل تعزيز النظم الصحية الوطنية والمحلية بغرض تحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية.

• ينبغي أن يُدرج في خطط المؤسسات الدولية والمانحين الثنائيين التمويل اللازم للأنشطة المتعلقة بتحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية التي تضطلع بها النظم الصحية المحلية والمنظمات غير الحكومية العاملة على مستواها المحلي.

• ينبغي ألا يعتبر تمويل النظم الصحية عبئاً على الحكومات المحلية، وإنما استثماراً في رفاه المواطنين، ولذلك ينبغي إلغاء الرسوم المفروضة على المنتفعين في مجال الرعاية الأولية.

٣ - لا بد من تطوير الموارد البشرية على المستوى المحلي من خلال الاستمرار في بناء القدرات على النحو المناسب باعتبار ذلك شرطاً هاماً لتعزيز النظم الصحية المحلية، ولا سيما في ما يتعلق بالإجراءات التي تؤدي إلى تحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية وذلك على النحو التالي:

• ينبغي أن تفتقر نظم الإدارة والتشغيل الفعالة التي تسعى إلى تحسين الجودة وتعزيز الثقة في النظام الصحي بتنمية القوى العاملة في المجال الصحي.

• ينبغي لجميع الخطط المتعلقة بالقوى العاملة في مجال الصحة أن تشتمل بوضوح على خطط متوسطة إلى طويلة الأجل ترمي إلى بناء كادر من العاملين المهرة في مجال الصحة، بمن فيهم القابلات - وهن أخصائيات الصحة اللواتي يضطلعن بدور رئيسي في الحد من الوفيات النفاسية - وتشتمل على مرتبات لائقة.

• ينبغي أن تشتمل النظم الصحية على المستويين الوطني والمحلي، ولا سيما في الأرياف، على آليات صحية محددة تنشأ لبناء القدرات اللازمة لتحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ - تشكل الصحة والحقوق الإنجابية الشاملة أمراً أساسياً لتحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية:

- من الأهمية بمكان أن تتوافر أمام الجميع إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية الشاملة.
- ينبغي أن تدرج المبادرات التي تتصدى لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ضمن برامج الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية الشاملة.
- ينبغي أن تدرج المبادرات التي تتصدى لسرطان الثدي والرحم ضمن برامج الصحة والحقوق الصحية.
- لا بد أن يتلقى المراهقون اهتماماً واضحاً من خلال تزويدهم بخدمات تراعي أن لديهم الكثير من مواطن الضعف وتكون معدة لتلبية حاجاتهم.

٥ - تتطلب الأنشطة الفعالة الرامية إلى الحد من وفيات الأطفال زيادة السبل المتاحة أمام جميع السكان للحصول على الخدمات وزيادة انتفاعهم بتلك السبل، على النحو التالي:

- ينبغي تقديم المعلومات والخدمات المتعلقة بسياسات صحة الطفل على الصعيد المجتمعي في إطار النظام الصحي من أجل الحد من أمراض الأطفال ووفيات حديثي الولادة وتعزيز السلوك الوقائي في مجال صحة الأم.
- يجب توفير خدمات صحة الطفل على نحو متزايد ضمن المجتمع المحلي. ويتعين إعادة صياغة السياسات بما يتيح تقديم الخدمات في أقرب مكان ممكن من المرضى. ويتعين أن يخضع العاملون في المجال الصحي على الصعيد المجتمعي إلى التدريب وأن يسمح لهم بتشجيع السلوكيات الوقائية، وتقديم الرعاية المطلوبة في سياق نسبة أكبر من أمراض الأطفال غير الخطرة، وكفالة الإحالة المبكرة إلى المرافق المختصة لمعالجة الأمراض الخطرة.
- يجب إيلاء المزيد من الاهتمام بتغذية الأطفال، بما في ذلك المغذيات الدقيقة، نظراً إلى تزايد وضوح العلاقة بين الوضع التغذوي والوفيات.
- يجب على الحكومات أن تزيد من الاستثمارات الموجهة للأنشطة الرامية إلى الحد من وفيات حديثي الولادة.

٦ - ينبغي لاستراتيجيات الوفيات النفاسية أن تركز على بناء نظام صحي فعال يكفل لجميع النساء اللواتي يعانين من مضاعفات إمكانية الحصول على الرعاية التوليدية في حالات الطوارئ، على النحو التالي:

- ينبغي أن يجري اضطلاع في إطار النظام الصحي بتوفير القابلات الماهرات اللواتي يجب أن يشكلن العمود الفقري لهذا النظام ودعمهن والإشراف عليهن، سواءً كن يعملن في المرافق أو المجتمعات المحلية.
- يجب للاستراتيجيات الرامية إلى تأمين قابلات ماهرات لجميع حالات الولادة أن تستند إلى إدماج القابلة الماهرة في نظام صحي محلي يؤدي وظيفته على صعيد الأحياء السكنية.
- لا يمكن السماح بأن يستعاض باستراتيجيات توفير القابلات الماهرات عن الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز النظام الصحي، مما في ذلك الرعاية التوليدية في حالات الطوارئ.

٧ - تشكل نظم توفير المعلومات والتوثيق المتاح الوصول إليها عنصراً أساسياً لبناء نظم صحية عادلة، على النحو التالي.

- يجب، إلى جانب المؤشرات الخاصة بأمراض محددة أن يجري وضع مؤشر لأداء النظم الصحية يشكل الإنصاف جزءاً منه، ثم إدماجه في دورة السياسات والميزانية.
- يجب أن يكون لدى نظم المعلومات الصحية القدرة على تقديم المعلومات الملائمة والدقيقة والمناسبة التوقيت التي يسترشد بها في الإدارة وصنع القرار على صعيد السياسات العامة.

٨ - يشكل الإعلام والتعليم والاتصال أدوات قوية يتعين توظيفها في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية لتحسين صحة الأم والوليد والطفل، على النحو التالي:

- ينبغي تمكين المجتمعات بغرض تحويل الإعلام والتعليم والاتصال إلى إجراءات ملموسة تضمن صحة الأم والوليد والطفل على نحو مستدام.
- تشكل تقنيات الإعلام والتعليم والاتصال الملائمة للمجتمع أداة قوية لدرء العواقب المترتبة على الإصابات التي تلحق بالأطفال عند الولادة مما يؤدي إلى إعاقتهم.
- ينبغي إنفاذ عنصر الإعلام والتعليم والاتصال الملائم الذي تشتمل عليه البرامج السابقة للولادة، من أجل تعزيز صحة الأم والوليد والطفل.

٩ - تشكل المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية عناصر استراتيجية متكاملة لإقامة شراكة فعالة. وينبغي لآليات التمويل أن تدعم وتعزز الإجراءات التي تؤدي إلى تدعيم إمكانية الاستفادة العادلة من نظم الرعاية الصحية الجيدة عوضاً عن تقويضها، على النحو التالي: (أ) ينبغي التعهد باستثمارات طويلة الأجل؛ (ب) ينبغي إلغاء القيود المفروضة على التمويل؛ (ج) ينبغي الموازنة بين التمويل المقدم من المانحين والمؤسسات المالية الدولية وبرامج الصحة الوطنية الرامية إلى بلوغ الأهداف؛ (د) ينبغي السماح للجهات المعنية في مجال الصحة بالمشاركة الكاملة في وضع خطط التمويل.

وقرر المشاركون أيضاً أن يطلبوا إلى المنظمة العالمية للأسرة تعميم هذا الإعلان على جميع الحكومات والمنظمات الأخرى المنتسبة، وكذلك عرضه على لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة باعتباره أداة تخضع للمناقشة ويجري تنفيذها على مختلف مستويات صنع القرار.

القاهرة، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨